



الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل
وزارة المالية

تقرير حول النفقات الجبائية لسنة 2024

الفهرس

المعجم

قائمة الاختصارات

المقدمة

I. الإطار النظري

1. القاعدة الضريبية المعيارية بوصفها قاعدة قانونية

2. النظام الضريبي المرجعي

3. مفهوم المصاريف الجبائية

II. تحليل القواعد الإعفاية الضريبية (مصفوفة القواعد الإعفاية الضريبية)

1. توزيع القواعد الإعفاية حسب مصادرها القانونية

2. توزيع القواعد الإعفاية حسب نوع الضريبة

3. توزيع القواعد الإعفاية حسب الهدف

4. توزيع القواعد الإعفاية حسب طبيعتها

5. توزيع القواعد الإعفاية حسب المستفيدين

6. توزيع القواعد الإعفاية حسب قطاع النشاط

7. الاستثناءات الضريبية غير المقيمة؛

III. تقييم المصاريف الجبائية

1. مسطرة ومنهجية التقييم

1.1 المسطرة

1.2 المنهجية

2. منهجية التقييم حسب نوع الضريبة

2.1 الضريبة على الشركات (IS)

2.2 الضريبة على أرباح الأنشطة التجارية للأشخاص الطبيعيين (IBAPP)

2.3 الضريبة على الأجور والرواتب (ITS)

2.4 الضريبة على الدخل العقارية (IRF)

2.5 الضريبة على دخل رؤوس الأموال المنقولة (IRCM)

2.6 ضريبة التكوين المهني (TA)

2.7 ضريبة على المركبات ذات المحرك (TV)

2.8 ضريبة القيمة المضافة (TVA) الداخلية

2.9 ضريبة الاستهلاك (TCO) على الإنتاج المحلي

2.10 ضريبة القيمة المضافة (TVA) عند الاستيراد

2.11 الحقوق الجمركية

2.12 الإتاوة الإحصائية ...

2.13 ضريبة الاستهلاك (TCO) على المنتجات المستوردة

2.14 ضريبة العمليات المالية (TOF)

2.15 الضريبة الخاصة على التأمينات (TSA)

2.16 ضريبة المطارات (TAD)

V. نتائج التقييم

1. العرض الإجمالي للمصاريف الجبائية
2. المصاريف الجبائية حسب الضريبة والرسم (2019-2024)
3. المصاريف الجبائية حسب فئات الضرائب والرسوم
4. المصاريف الجبائية حسب نوع النظام الضريبي
5. المصاريف الجبائية لضريبة القيمة المضافة (TVA)
6. المصاريف الجبائية لضريبة القيمة المضافة الداخلية حسب قطاع النشاط
7. المصاريف الجبائية المتعلقة بالدين الضريبي للسنوات (2021-2024)

الخاتمة

الملاحق

- النظام الضريبي المرجعي (SFR)
- مصفوفة القواعد الإعفاية الضريبية
- جرد المصادر القانونية
- قائمة الجداول
- قائمة الرسوم البيانية

المصطلحات

- ANSADE: الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي
- CEDEAO: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
- CGD: القانون العام للجمارك
- CGI: القانون العام للضرائب
- DET: رسوم التسجيل والطوابع
- DD: رسوم جمركية
- DF: مصاريف جبائية
- FMI: صندوق النقد الدولي
- IMF: الضريبة الدنيا الجزافية
- IRCM: ضريبة على مداخيل رؤوس الأموال العقارية
- IRF: ضريبة على الدخل العقاري
- IS: الضريبة على الشركات
- IBAPP: ضريبة على أرباح الأعمال للأشخاص الطبيعيين
- ITS: الضريبة على الرواتب والأجور
- LFI: قانون المالية الأصلي
- LFR: قانون المالية التصحيحي

- Mdrs (Mds): مليار
- RLC: رسم ترقية أبحاث مكافحة السرطان
- RS: إتاوة إحصائية
- SFR: النظام الضريبي المرجعي
- TCC: ضريبة على استهلاك الإسمت
- TEC: التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة
- TCO: ضرائب الاستهلاك
- TOF: ضريبة على العمليات المالية
- TSA: ضريبة خاصة على التأمينات
- TV: ضريبة على المركبات
- TVA: ضريبة على القيمة المضافة

قائمة الجداول

1. الجدول 1: توزيع القواعد الإعفاية الضريبية حسب مصدرها القانوني
2. الجدول 2: توزيع القواعد الإعفاية الضريبية حسب نوع الضريبة
3. الجدول 3: توزيع القواعد الإعفاية الضريبية حسب الهدف منها
4. الجدول 4: توزيع القواعد الإعفاية الضريبية حسب طبيعتها
5. الجدول 5: توزيع القواعد الإعفاية الضريبية حسب المستفيدين
6. الجدول 6: توزيع القواعد الإعفاية الضريبية حسب القطاع الاقتصادي
7. الجدول 7: تقييم المصاريف الجبائية خلال الفترة 2019-2023
8. الجدول 8: توزيع تكاليف الاستثناءات الضريبية حسب نوع الضريبة بين 2019 و2023
9. الجدول 9: توزيع المصاريف الجبائية المقدرة سنة 2023 حسب فئة الضرائب
10. الجدول 10: المصاريف الجبائية حسب نوع النظام الضريبي
11. الجدول 11: المصاريف الجبائية المتعلقة بضرورة القيمة المضافة في الداخل وعند الاستيراد
12. الجدول 12: توزيع المصاريف الجبائية لضريبة القيمة المضافة الداخلية حسب القطاع الاقتصادي
13. الجدول 13: تقييم المصاريف الجبائية المتعلقة بالاعتماد الضريبي

المقدمة

ينص مبدأ دستوري عالمي راسخ على أن المواطنين متساوون أمام القانون (المادة 1 من دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية).

وفي السياق نفسه، وبناءً على هذا المبدأ، يكرّس الدستور مبدأً آخر مكّماً يتمثل في المساواة بين المواطنين أمام الضريبة، إذ نص على أن «المواطنين متساوون أمام الضريبة، وعلى كلّ أن يشارك في الأعباء العامة بحسب قدرته التكليفية، ولا يجوز إنشاء أي ضريبة إلا بموجب قانون» (المادة 20 من الدستور). غير أننا سنرى في هذا التقرير، وهو موضوعه، أن عدداً كبيراً من الأحكام الضريبية بلغت حتى الآن 1040 قاعدة إعفايية يُخلّ بهذه القواعد الدستورية الأساسية.

تمنح القواعد الإعفايية الضريبية امتيازات وفوائد ضريبية مهمة لبعض فئات المكلفين، لأسباب وأهداف اقتصادية واجتماعية محددة.

وغالباً ما يكون التكلفة الناتجة عنها كبيرة بالنسبة لميزانية الدولة، مما يجعلها تمثل رهاناً رئيسياً في السياسة الضريبية واستراتيجية التنمية.

وسيعكف هذا التقرير حول المصاريف الجبائية على تحديد هذه القاعدة الضريبية المعيارية، وتصنيفها، وتقدير كلفتها على المجتمع.

أما الأهداف المرجوة فهي:

- الإسهام في الحد من كل مصدر لعدم المساواة بين المكلفين، وفقاً للمبادئ العامة للقانون؛
- ترشيد المالية العامة من خلال التخصيص الفعّال للقواعد الإعفايية؛
- توفير معطيات دقيقة لتوسيع القاعدة الضريبية المعيارية؛
- المساهمة في تعبئة مثلى للموارد الداخلية؛
- إبراز الاختلالات المحتملة في النظام الضريبي المرجعي بهدف مراجعته؛
- تقديم معلومات تحليلية وكمية لإثراء النقاشات السياسية حول اختيارات السياسة الميزانية؛
- وإضفاء مزيد من المصداقية على قوانين المالية السنوية (قانون المالية الأصلي وقانون المالية التصحيحي).

ويعرض هذا التقرير في فصله الأول المفاهيم الأساسية المتعلقة بمصطلح المصاريف الجبائية، ثم يتناول تحليل الاستثناءات الضريبية. ويلى ذلك عرض منهجية تقييم المصاريف الجبائية، متبوعاً بنتائج التقييم

I. الإطار النظري

القاعدة الضريبية المعيارية باعتبارها قاعدة قانونية

تُطبّق القاعدة القانونية بطريقة موحّدة على جميع الأفراد في المجتمع دون تمييز. فهي قاعدة عامة ومجردة لا تراعي الخصوصيات الفردية، وهو ما يُعدّ من المبادئ الأساسية في القانون

.وفي المجال الجبائي، تُعدّ القاعدة الضريبية المعيارية تجسيداً لمبدأي شرعية الضريبة والمساواة أمامها، وهما مبدآن دستوريان أساسيان.

فشرعية الضريبة تعني أن فرضها يدخل حصرياً في نطاق القانون، ولا يجوز إنشاء أي ضريبة إلا بموجب نص قانوني. وينبغي أن يسري هذا المبدأ أيضاً على الاستثناءات أو الإعفاءات من تطبيق الضريبة.

أما المساواة أمام الضريبة فتعني أن كل مواطن يجب أن يساهم في الأعباء العامة بحسب قدرته التكليفية وبما يتناسب مع ثروته.

وعليه، فإن القاعدة الضريبية المعيارية تمثل النظام الجبائي الثابت والموحد الذي يخضع له جميع المكلفين دون أي استثناء.

وتتولى السلطات العمومية (وزارة المالية) من خلال تفسيرها للنصوص الجبائية، ووفقاً للمبادئ السابقة، تحديد هذه القاعدة الضريبية المعيارية التي يُطلق عليها النظام الضريبي المرجعي.

النظام الضريبي المرجعي

إنّ وضع النظام الضريبي المرجعي أمر أساسي، لأنّ تحديد النظام الجبائي المرجعي يمكن من احتساب كلفة الاستثناءات الضريبية مقارنةً بهذا النظام.

ويُعرّف النظام الضريبي المرجعي (SFR) بأنه مجموعة الأحكام الجبائية التي تُطبّق في إطار القواعد العامة على مختلف الحقوق والضرائب والرسوم المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب ومدونة الجمارك.

ويسمح النظام الضريبي المرجعي بتقدير الفوارق مقارنةً بالقاعدة الضريبية المعيارية، من حيث اختيار النسب وقواعد الوعاء المطبّقة لكل ضريبة.

ويمثّل النظام الضريبي المرجعي الإطار القانوني الذي تُقدّر على أساسه الديون الجبائية المترتبة على المكلفين بالضريبة.

ومن هذا المنطلق، يميّز النظام بين الأحكام الجبائية العامة المطبّقة على الجميع، وتلك الاستثنائية التي تُطبّق فقط على حالات خاصة.

ويُحدّد هذا النظام المكلف بالضريبة، والوعاء الجبائي، والأساس الخاضع للضريبة، والنسبة العادية، وقواعد احتساب الدين الجبائي.

ومن خلال تحديد النظام العام للضريبة، يمكن النظام الضريبي المرجعي من تمييز واضح بين القواعد العامة والإعفاءات أو الاستثناءات التي تُعدّ خروجاً عن القاعدة.

فما يندرج ضمن النظام الضريبي المرجعي يُعدّ هو القاعدة، وما يخرج عنه يُعتبر استثناءً جبائياً.

وفي بعض الدول، يتم اعتماد النظام الضريبي المرجعي بموجب نص تنظيمي.

ونظراً لتعرض هذا النظام للتغييرات المستمرة، يُعتبر اعتماد نظام ضريبي مرجعي سنوي يُشكل أساساً لإعداد تقرير سنوي أمراً أكثر ملاءمة، وهو النهج الذي تم تبنيه في هذا التقرير.

وقد تمّ تحديد النظام الضريبي المرجعي في الجدول المرفق بالتقرير.

وبعد تحديد هذا النظام، يتمّ عزل الاستثناءات الجبائية، وجردها، وتصنيفها، وتوثيقها، بغرض حساب كلفتها على ميزانية الدولة، وتُعرف هذه الكلفة باسم مصاريف جبائية.

مفهوم المصاريف الجبائية

تتنازل الحكومات، ضمن استراتيجياتها التنموية، طوعاً عن جزء من الإيرادات الجبائية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محدّدة.

وتُتخذ قواعد إعفاوية في شكل استثناءات ضريبية لدعم السياسات القطاعية وبرامج التنمية الوطنية.

وتتمثل الأهداف العامة لهذه الاستثناءات الضريبية في التحفيزات الضريبية للاستثمار في قطاعات معينة أو مناطق محدّدة، وتشجيع الابتكار، وتعزيز التشغيل، وتحقيق الأهداف الاجتماعية المتعلقة بدعم القدرة الشرائية وتحسين مستوى المعيشة، فضلاً عن الأهداف الحديثة المتمثلة في حماية البيئة والصحة العامة.

وتُعدّ هذه الاستثناءات الضريبية امتيازات تُمنح لبعض المكلفين، يُعفون بموجبها كلياً أو جزئياً، مؤقتاً أو نهائياً، من تطبيق القواعد الجبائية العامة.

وقد تتخذ هذه الامتيازات أشكالاً مختلفة مثل التخفيضات الجبائية، أو التناقص من الوعاء الضريبي، أو تخفيض النسب، أو تسهيلات في خصم التكاليف أو في أساليب الإهلاك.

وتُشكل هذه الإجراءات عبئاً مالياً كبيراً على الدولة لما تسببه من نقص في الموارد العمومية، حيث تُعتبر تكلفتها بمثابة نفقات مباشرة من ميزانية الدولة.

ويمكن أن تُعرف كلفة الاستثناءات الضريبية بمصطلحات مختلفة مثل: «الإعانات الجبائية»، أو «المساعدات الجبائية»، أو «مصاريف جبائية».

وتُعتبر المصاريف الجبائية عن الخسارة النهائية في الإيرادات العامة الناتجة عن الاستثناءات الضريبية مقارنةً بالنظام الضريبي المرجعي.

فكل خسارة نهائية في الإيرادات الجبائية لميزانية الدولة خلال سنة مالية ناتجة عن نظام جبائي يُخالف القواعد العامة في النظام الضريبي المرجعي تُعدّ مصاريف جبائية.

ويتطلب حساب هذه المصاريف القيام بعملية جرد شامل لجميع الإعفاءات الجبائية التي تؤدي إلى فقدان نهائي في الإيرادات.

أما جرد وتصنيف وتوثيق القواعد الإعفاية ضمن مصفوفة القواعد الاعفاية الضريبية فهو عمل دقيق وشاق نظراً لتعدد وتشتت النصوص القانونية التي تتضمنها هذه الإعفاءات.

II. تحليل القواعد الإعفاية الضريبية (مصفوفة الإعفاءات الضريبية)

أتاح عمل دقيق في مجال التتبع، والجمع، والتوثيق القانوني، والتصنيف، إعداد جرد يضم 1040 قاعدة إعفاية ضريبية موزعة على 13 مصدرًا قانونيًا مختلفًا. وقد مكّن التوثيق القانوني المنجز من التحقق من المصدر القانوني ومن صلاحية كل استثناء ضريبي.

تتيح التصنيفات المختلفة المنجزة فهمًا أفضل لرهانات الاستثناءات الضريبية بوصفها رافعة أساسية في السياسة الاقتصادية للبلد وأداة لتحقيق أولويات البرامج الاجتماعية والاقتصادية.

وتوفر مصفوفة القواعد الإعفاية الضريبية صورةً معمقةً عن السياسات الجبائية في البلد، مبرزةً كيف يستخدم النظام الضريبي لتحقيق مختلف الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

توزيع القواعد الإعفاية حسب مصادرها القانونية (جدول رقم 1)

يُعد القانون العام للضرائب (CGI) أول مصدر لهذه الاستثناءات الضريبية، إذ يحتوي على 593 قاعدة إعفاية ضريبية.

كما صدرت 270 قاعدة إعفاية ضريبية عن نصوص تنظيمية (مراسيم، قرارات، منشورات...).

وأقرّت 29 قاعدة إعفاية ضريبية بموجب قوانين مالية أصلية أو تصحيحية (LFI 2011 ؛ LFI 2013؛ LFR 2022) دون أن تُدمج لاحقًا في المدونة العامة للضرائب CGI.

وتتضمن القوانين القطاعية (قانون الاستثمارات، القانون المنجمي، قانون المحروقات) 48 قاعدة إعفاية ضريبية.

كما تنص أنظمة خاصة ببعض المؤسسات والهيئات العمومية (مثل البنك المركزي الموريتاني BCM، وسوميليك SOMELEC ...) على 23 قاعدة إعفائية ضريبية إضافية.

وأدخل القانون الجديد المتعلق بالمؤسسات الناشئة (Start-ups)، 15 قاعدة إعفائية ضريبية جديدة، وكذلك القانون الخاص بالمنطقة الحرة الذي يتضمن 15 قاعدة إعفائية ضريبية.

ويُظهر العدد الكبير من الاستثناءات الضريبية الصادرة بموجب نصوص تنظيمية أهمية الدور الذي يلعبه الجهاز التنفيذي في مجال يُفترض أن يكون من صلاحيات السلطة التشريعية.

وبصورة عامة، فإن توزيع الاستثناءات الضريبية حسب مصادرها القانونية يعطي فكرةً عن كيفية استخدام أدوات السياسة الجبائية من طرف مختلف القطاعات الحكومية لتحقيق أهدافها القطاعية.

كما يدل في بعض الحالات على الاستخدام المفرط للإعفاءات الجبائية على حساب الإيرادات العمومية وعلى ضعف الدور المركزي لوزارة المالية في مجال وضع القاعدة الضريبية المعيارية.

| Tableau1: Répartition des mesures dérogatoires selon leurs sources juridiques | | |
|---|-------------------------------------|----------------|
| Nature du texte juridique | Nombre de mesures dérogatoires 2024 | Pourcentage |
| CGI | 593 | 57,02% |
| Arrêtés | 240 | 23,08% |
| Conventions et accords internationaux | 33 | 3,17% |
| Lois de finances | 29 | 2,79% |
| Code minier | 26 | 2,50% |
| Décrets | 26 | 2,50% |
| Nouveau code des investissements | 24 | 2,31% |
| Statuts particuliers | 23 | 2,21% |
| Loi sur les Startuptechnologiques | 15 | 1,44% |
| code de l'hydrogene vert | 13 | 1,25% |
| Code des hydrocarbures | 9 | 0,87% |
| nouvelle loi de la zone franche | 5 | 0,48% |
| Circulaires | 4 | 0,38% |
| Total: | 1040 | 100,00% |

توزيع القواعد الإعفائية حسب نوع الضريبة

تشمل الضريبة على القيمة المضافة (TVA) الغالبية الكبرى من الاستثناءات الضريبية (573 قاعدة إعفائية ضريبية).

وباعتبارها ضريبةً على استهلاك الأسر، فإن الإعفاء يهدف إلى تخفيف العبء الجبائي على السلع الأساسية مثل المنتجات الغذائية (256 قاعدة) وقطاع الأدوية (129 قاعدة).

أما باعتبارها ضريبةً على الاستهلاك الوسيط واستهلاك رأس المال الثابت، فإن الإعفاء يهدف إلى تشجيع الاستثمار في قطاعات تُعتبر استراتيجية للاقتصاد الوطني.

وفي المرتبة الثانية تأتي الضرائب على الواردات وخاصةً حقوق الجمارك (DD) التي تشمل 110 قواعد إعفائية ضريبية، وهي أيضًا تمثل جزءًا مهمًا من الاستثناءات الضريبية، ويمكن النظر إليها على أنها تشجيع للاستيراد ولدعم القطاعات الاستراتيجية عبر تسهيل اقتناء رأس المال المنتج (استيراد المعدات).

يليه الرسم الإحصائي (RS) بعدد 70 قاعدة، والاقتطاع الجماعي (PC-CEDEAO) بعدد 39 قاعدة

Tableau 2 : Répartition des mesures dérogatoires fiscales par type d'impôt

| Impôt, Droit ou Taxe | Nombre de mesures dérogatoires 2024 | Pourcentage |
|----------------------|-------------------------------------|-------------|
| TVA | 573 | 55,10% |
| DD | 110 | 10,58% |
| RS | 70 | 6,73% |
| TCO | 44 | 4,23% |
| PC | 39 | 3,75% |
| DET | 31 | 2,98% |
| IRCM | 30 | 2,88% |
| ITS | 22 | 2,12% |
| IS | 25 | 2,40% |
| TA | 19 | 1,83% |
| TOF | 19 | 1,83% |
| IRF | 10 | 0,96% |
| TV | 10 | 0,96% |
| Minimum IS | 8 | 0,77% |
| TSA | 6 | 0,58% |
| TADE | 4 | 0,38% |
| Acompte en douanes | 3 | 0,29% |
| IBAPP | 4 | 0,38% |
| Minimum IBAPP | 1 | 0,10% |
| TCV | 2 | 0,19% |
| RPSRNR | 1 | 0,10% |
| PSC | 1 | 0,10% |
| TCA | 2 | 0,19% |
| Patente | 2 | 0,19% |
| CF | 1 | 0,10% |
| DFS | 1 | 0,10% |
| Retenue à la source | 2 | 0,19% |
| Total général | 1040 | 100,00% |

توزيع القواعد الإعفائية حسب أهدافها (جدول 3)

يُظهر تحليل القواعد الإعفائية للسنة المالية 2024 أنه من أصل 1040 قاعدة إعفائية، هناك 536 قاعدة تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية و420 قاعدة لأهداف اقتصادية.

تشكل القواعد ذات الأهداف الاجتماعية والاقتصادية مجتمعة 95 % من المصاريف الجبائية (51 % اجتماعية و44 % اقتصادية).

وتُظهر غلبة القواعد ذات الطابع الاجتماعي إرادة لإعادة التوزيع عبر النظام الجبائي لصالح الفئات الهشة وأهمية مكافحة التفاوت.

في الوقت ذاته، تُبرز 457 قاعدة ذات طابع اقتصادي سياسةً جبائيةً موجهة نحو تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال التحفيز الضريبية الممنوحة للمؤسسات والاستثمار الخاص.

كما تُلاحظ 14 قاعدة تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي، و5 قواعد لدعم الثقافة، و5 قواعد لقطاع النقل، وقاعدة واحدة تخص الامتيازات الدبلوماسية.

Tableau 3 : Répartition des mesures dérogatoires fiscales selon leur objectif

| Objectif de la mesure | Nombre de mesures en 2024 | Pourcentage |
|-----------------------------|---------------------------|-------------|
| Social | 536 | 51,54% |
| Économique | 457 | 43,94% |
| Secteur public | 22 | 2,12% |
| Éviter la double imposition | 14 | 1,35% |
| Culturel | 5 | 0,48% |
| Secteur du transport | 5 | 0,48% |
| Diplomatique | 1 | 0,10% |
| Total général | 1040 | 100,00% |

توزيع القواعد الإعفاية حسب طبيعتها (جدول 4)

من بين 1040 قاعدة إعفاية، هناك 948 قاعدة تمثل إعفاءً كلياً، ما يعني أن السياسة الجبائية تُفضّل بعض الأنشطة بإعفاؤها كلياً من بعض الضرائب أو الرسوم.

وتوجد 36 قاعدة تُقدم معدلاتٍ منخفضة، و50 قاعدة للإعفاء الجزئي، و3 تخفيضات ضريبية، و3 قواعد قد تُعتبر أحياناً إعفاءً كلياً وأحياناً جزئياً حسب الشروط.

ويُستنتج أن الإعفاء يكون في الغالب كلياً دون تمييز واضح بين مكوناته.

Tableau 4 : Répartition des mesures dérogatoires fiscales selon leur nature

| Nature de la mesure dérogatoire | Nombre de mesures 2024 | Pourcentage |
|---|------------------------|-------------|
| Exonération totale | 948 | 91,15% |
| Exonération partielle | 50 | 4,81% |
| Taux réduit | 36 | 3,46% |
| Abattement | 3 | 0,29% |
| Exonération mixte (partielle ou totale) | 3 | 0,29% |
| Total: | 1040 | 100,00% |

توزيع القواعد الإعفاية حسب المستفيدين (جدول 5)

تستفيد الأسر من 456 قاعدة إعفاية ضريبية. كما تستفيد المؤسسات الخاصة من 424 قاعدة. إضافةً إلى ذلك، هناك 62 قاعدة إعفاية لصالح المؤسسات العمومية (EPA, EPIC, + مشاريع ذات مساهمة عمومية)، ما يعني دعمًا كبيرًا من الدولة لبعض الأنشطة أو القطاعات العامة الحيوية. كما تستفيد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية من 61 قاعدة. وتُظهر هيمنة القواعد الموجهة نحو الأسر سياسةً جبائيةً تركز على دعم السكان. أما المؤسسات الخاصة فهي أيضًا مستفيدة بدرجة كبيرة من التخفيضات الضريبية، مما يعكس التحفيزات الضريبية الرامية إلى تشجيع الاستثمار وتعزيز تنافسية القطاع الخاص.

Tableau 5 : Répartition des mesures dérogatoires fiscales selon les bénéficiaires

| Bénéficiaire(s) | Nombre de mesures en 2024 | Pourcentage |
|---|---------------------------|-------------|
| Ménages | 456 | 43,85% |
| Entreprises privées | 424 | 40,77% |
| Entreprises et Projets à participation publique | 62 | 5,96% |
| Associations, ONG et Organismes internationaux | 61 | 5,87% |
| Salariés, Fonctionnaires et Retraités | 19 | 1,83% |
| Agriculteurs | 18 | 1,73% |
| Total: | 1040 | 100% |

توزيع القواعد الإعفاية حسب القطاعات (جدول 6)

يُعد القطاع الغذائي وقطاع الصحة الأكثر استفادةً من التحفيزات الضريبية.

فمن أصل 1040 قاعدة إعفاية، تخص 256 قاعدة المنتجات الغذائية و 129 قاعدة المنتجات الصيدلانية.

ويستفيد القطاع المنجمي من 83 قاعدة لدعم هذا القطاع الاستراتيجي للاقتصاد الوطني ولتشجيع الاستثمار وتسريع استغلال الموارد الطبيعية.

كما يستفيد القطاع الصناعي من 62 قاعدة تحفيزية، والقطاع الزراعي من 21 قاعدة، وقطاع الطاقة من 18 قاعدة.

وفيما يتعلق بالنقل، هناك 24 قاعدة موزعة بين النقل الجوي والبري.

وأخيرًا، هناك 380 قاعدة تُطبق على عدة قطاعات في آنٍ واحد.

ويُظهر التوزيع القطاعي للتحفيزات الضريبية أن القطاعات الأكثر استفادةً من الاستثناءات الضريبية هي تلك المرتبطة بالمنتجات الغذائية والأدوية، مما يعكس إرادة الحفاظ على إمكانية الوصول إلى هذه السلع الأساسية.

| Tableau 6 : Répartition des mesures dérogatoires fiscales par secteur d'activité | | | |
|--|-------------|---|-------------|
| Secteurs d'activité | Nombre 2024 | ↓ | Pourcentage |
| Tout secteur | 380 | | 36,54% |
| Produits alimentaires | 256 | | 24,62% |
| Médicaments | 129 | | 12,40% |
| Mines | 83 | | 7,98% |
| Industrie | 62 | | 5,96% |
| Agriculture | 21 | | 2,02% |
| Energie | 18 | | 1,73% |
| Téchnologie et innovation | 15 | | 1,44% |
| Transport aérien | 13 | | 1,25% |
| Transport terrestre | 11 | | 1,06% |
| Pétrole | 9 | | 0,87% |
| Eaux | 9 | | 0,87% |
| Santé | 9 | | 0,87% |
| construction et Travaux publics | 5 | | 0,48% |
| Pêche | 5 | | 0,48% |
| Industrie de ciment | 4 | | 0,38% |
| Presse | 4 | | 0,38% |
| Enseignement | 2 | | 0,19% |
| Secteur public | 2 | | 0,19% |
| Assurances | 1 | | 0,10% |
| Banques | 1 | | 0,10% |
| Commerce | 1 | | 0,10% |
| Total | 1040 | | 100,00% |

القواعد الإعفاية المحذوفة والجديدة

في سنة 2024، تم حذف 27 قاعدة إعفاية ضريبية (الجدول 7).

وفي الوقت نفسه، أُدرجت قواعد إعفاية جديدة خلال 2024 و 2025 (الجدول 8).

| Nature de l'exonération | Nombre de mesure introduites |
|---|------------------------------|
| CF (Contribution fonciere) | 1 |
| DD (Droits de Douanes) | 13 |
| DET (Droits d'enregistrement et de timbre) | 3 |
| IBAPP (Impôt sur les bénéfices d'affaires de personnes physiques) | 4 |
| IRCM (Impôt sur les revenus des capitaux mobiliers) | 5 |
| IS (Impôt sur les sociétés) | 8 |
| ITS (Impôt sur les traitements et salaires) | 2 |
| Patente | 2 |
| Retenue à la source | 2 |
| RS (Redevance Statistique) | 5 |
| TA (Taxe d'apprentissage) | 2 |
| TOF (Taxe sur les opérations financières) | 4 |
| DFS | 1 |
| TCA (Taxe sur le chiffre d'affaires) | 1 |
| TCO (Taxe de consommation) | 1 |
| Minimum IS | 1 |
| TVA (Taxe sur la valeur ajoutée) | 10 |
| Total: | 65 |

| Nature de l'exonération | Nombre de mesures supprimées |
|--|------------------------------|
| DD (Droits de Douanes) | 8 |
| DET (Droits d'enregistrement et de ti | 1 |
| IBAPP (Impôt sur les bénéfices d'af | 3 |
| IS (Impôt sur les sociétés) | 3 |
| ITS (Impôt sur les traitements et sala | 2 |
| Minimum IBAPP | 1 |
| Minimum IS | 1 |
| RS (Redevance Statistique) | 1 |
| TA (taxe d'apprentissage) | 2 |
| TCO (Taxe de consommation) | 1 |
| TOF (Taxe sur les opérations financi | 2 |
| TSA (| 1 |
| TVA (Taxe sur la valeur ajoutée) | 1 |
| Total: | 27 |

III. تقييم المصاريف الجبائية

1. عملية التقييم

تتطلب عملية تقدير المصاريف الجبائية ما يلي :

- ✓ جمع كل القواعد الضريبية، من جهة تلك المرجعية (النظام الضريبي المرجعي) ومن جهة أخرى القواعد الإعفاية (مصفوفة القواعد الإعفاية الضريبية)؛
- ✓ تصنيف القواعد الإعفاية بين ما يُعتبر مصاريف جبائية وما لا يُعتبر كذلك؛
- ✓ تصنيف ثانٍ بين القواعد الإعفاية القابلة للتقييم وتلك التي يتعذر تقييمها بسبب غياب أو ضعف جودة البيانات المتاحة؛
- ✓ اختيار أدوات الحساب (Excel و STATA) وطرق الحساب الخاصة بكل ضريبة؛
- ✓ استخراج قواعد البيانات الخاصة بالتصريحات الضريبية للسنة المعنية؛
- ✓ تقييم المصاريف الجبائية؛
- ✓ عرض النتائج بصيغ مختلفة.

2. المنهجية

تم تقدير تكلفة المصاريف الجبائية باستخدام الأسلوب الذي يقوم على تقدير الخسائر النهائية في الإيرادات الضريبية لصالح ميزانية الدولة، الناتجة عن القواعد الإعفاية الضريبية، مع فرضية ثبات سلوك المستفيدين منها.

المنهجية المعتمدة هي طريقة « الخسارة الأولية في الإيرادات »، التي تتمثل في تقدير انخفاض الإيرادات الناجم عن تطبيق استثناء ضريبي .

يتم ذلك بحساب الفرق بين الضريبة النظرية التي كان ينبغي دفعها في إطار النظام الضريبي المرجعي والضريبة الفعلية المستحقة على المكلف المستفيد من الاستثناء الضريبي، وفق قواعد حساب خاصة بكل ضريبة.

3. المنهجية حسب نوع الضريبة

3.1 الضريبة على الشركات (IS)

هي ضريبة سنوية على أرباح الأشخاص الاعتباريين والمؤسسات المماثلة، وتخضع لنظامي الربح الحقيقي العادي (BRN) والربح الحقيقي المتوسط (BRI) المعتمدين في النظام الضريبي المرجعي (SFR).

تُحدّد النسب المرجعية كما يلي :

| Régime | Taux de référence ¹ | Taux de référence ² | Minimum perception |
|--------|--------------------------------|--------------------------------|--------------------|
| BRN | 25% | 2% | 100 000 |
| BRI | 25% | 2,5% | 0 |

يتم حساب الضريبة وفقا للدالة التالية:

Max (Taux de référence ¹*Bénéfice net imposable ; Taux de référence²*produits imposables ; Minimum de perception)

يتم تحديد المصاريف الجبائية كما يلي :

DF IS = IS Theorique - IS dû

3.2 الضريبة على أرباح الأعمال للأشخاص الطبيعيين (IBAPP)

تُفرض سنوياً على أرباح الأفراد الذين يمارسون أنشطة مربية.

وتخضع لثلاثة أنظمة (الربح الحقيقي العادي، المتوسط، والنظام الجزائي).

| Régime | Taux de référence ¹ | Taux de référence ² | Minimum perception |
|---------------------------------|--------------------------------|--------------------------------|--------------------|
| BRN | 30% | 2% | 125 000 |
| BRI | 30% | 2,5% | 75 000 |
| Régime d'imposition forfaitaire | 3% CA déclaré | | 0 |

يتم حساب الضريبة وفقا للدالة التالية:

- **BRN/BRI** : **Max** (Taux de référence ¹*Bénéfice net imposable ; Taux de référence ²*produits imposables ; Minimum de perception)

- **Forfait** : 3% du CA déclaré (Produits imposables)

- يتم تحديد المصاريف الجبائية كما يلي :

DF IBAPP = IBAPP Theorique - IBAPP dû

3.3 الضريبة على الأجور والرواتب ITS

تُفرض على الدخل المتحصلة من الوظائف العامة والخاصة، بنسب تصاعدية (15 %، 25 %، 40 %).

يُستثنى مبلغ 6000 أوقية من الأساس الضريبي، إضافةً إلى 60% من المزايا العينية.

يتم تقدير المصاريف الجبائية على أساس الرواتب المعفاة $\times 40\%$.

3.4 الضريبة على الدخل العقارية IRF

يُطبق معدل 10 % في النظام الضريبي المرجعي، ولا توجد مصاريف جبائية لأن الإعفاء ينطبق على عوائد ضئيلة

(> 6000 أوقية سنوياً).

3.5 الضريبة على عوائد رؤوس الأموال المنقولة (IRCM)

تُطبق بنسب 20 % و 10 % حسب طبيعة الأرباح.

لم تُقدّر المصاريف الجبائية بسبب غياب البيانات الضرورية.

3.6 ضريبة التكوين المهني TA

تُفرض بنسبة 0.6 % على الأجور والعلاوات والفوائد العينية المدفوعة للعاملين.

3.7 ضريبة المركبات ذات المحركات TV

تُفرض سنوياً حسب قوة المركبة واستخدامها. الإعفاءات تشمل مركبات الدولة والدبلوماسيين وغيرهم. لم يتم تقييم المصاريف الجبائية بسبب نقص البيانات.

3.8 الضريبة على القيمة المضافة الداخلية TVA

تُفرض بنسبة 16 % (النظام الضريبي المرجعي) و 0 % للتصدير.

تُحتسب المصاريف الجبائية وفقاً للمعادلة: الضريبة النظرية نتقص الضريبة المدفوعة فعلياً.

3.9 ضريبة الاستهلاك على الإنتاج المحلي TCO

تُفرض على منتجات مثل المحروقات، المشروبات الكحولية، الإسمنت، الحديد، إلخ. لكنها لم تُطبق فعلياً.

ولذلك تحسب المصاريف الجبائية كما يلي:

الإنتاج المحلي \times سعر الخروج من المصنع \times نسبة الضريبة

3.10 ضريبة القيمة المضافة عند الاستيراد TVA Douane

تُفرض بنسبة 16 % على الواردات. المصاريف الجبائية تحسب كما يلي :

3.11 الحقوق الجمركية DD

هنا تعتمد التعرفة الخارجية الموحدة (TEC) للمنظمة الاقتصادية لدول غرب افريقيا كمرجع كمرجع.

3.12 الرسم الإحصائي RS

يطبق بنسبة 1 % من القيمة الجمركية (النظام الضريبي المرجعي).

3.13 ضريبة الاستهلاك على المنتجات المستوردة TCO import

تُفرض على المنتجات نفسها الواردة في المادة 258 من قانون الضرائب العامة (CG I).

تُستبعد المنتجات البترولية من الحساب لأنها لا تمثل خسارة نهائية للدولة (بسبب آلية التعويض في أسعار الوقود).

3.14 ضريبة العمليات المالية TOF

تُفرض بنسبة 16 % على العمولات والفوائد والمعاملات المصرفية الأخرى.

3.15 الضريبة الخاصة على التأمينات TSA

تُفرض على عقود التأمين بنسب 5 %، 0.1 %، و 10 % حسب النوع. لم تُقيّم المصاريف الجبائية بسبب غياب المعطيات.

3.16 رسم المطار TADE

يُفرض على كل راكب يغادر البلاد (1000 اوقية للبالغين، 200 اوقية للأطفال أقل من سنتين). الإعفاءات تشمل الطاقم والحالات الإنسانية. لم تُقدّر المصاريف الجبائية لضالة الأثر.

IV. نتائج التقييم

تم حساب المصاريف الجبائية (حسب كل ضريبة) باستخدام المنهجيات السالفة، مع التمييز بين الضرائب القابلة للتقييم وتلك غير القابلة بسبب نقص البيانات أو انعدامها

النتائج المحصلة من عملية التقييم

تُعرض في هذا الجزء تكاليف الاستثناءات الضريبية وفق عدة تصنيفات: حسب نوع الضريبة أو الرسم، حسب فئة الضرائب، وحسب نوع النظام الجبائي، وغيرها من التصنيفات التحليلية ذات الصلة.

العرض الموجز للمصاريف الجبائية

يشمل تقييم المصاريف الجبائية نطاق الضرائب والرسوم التي تُحوّل إيراداتها إلى ميزانية الدولة.

وفيما يخص الجبائية الداخلية، فقد شمل التقييم الضرائب التالية:

ضريبة الشركات (IS)، وضريبة أرباح الأشخاص الطبيعيين (IBAPP)، وضريبة الرواتب والأجور (ITS)، وضريبة التمهين (TA)، وضريبة القيمة المضافة (TVA)، وضريبة العمليات المالية (TOF).

أما بالنسبة إلى الجبائية علي المستوى الجمركي فقد شمل التقييم ضريبة القيمة المضافة عند الاستيراد (TVA à l'importation)، والحقوق الجمركية (DD)، والرسوم الإحصائية (RS)، ورسم الاستهلاك علي الواردات (TCO-Produits importés).

وقد بلغت المصاريف الجبائية للسنة المالية 2023 ما قيمته 17,6 مليار أوقية (MRU).

ويمثّل هذا المبلغ فقداً في إيرادات الدولة ناتجاً عن القواعد الإعفاية (Mesures dérogatoires) مقارنةً بما كان سيتم تحصيله في ظل النظام الضريبي المرجعي (Système fiscal de référence)، أي ما يعادل 16,29% من إجمالي نفقات الميزانية العامة للجزء الذي أمكن تقييمه من المصاريف الجبائية.

وبالمقارنة مع السنوات السابقة خلال الخمسية الأخيرة، تطوّرت المصاريف الجبائية على النحو الآتي:

- ✓ 9,5 مليار أوقية سنة 2019،
- ✓ 11,1 مليار أوقية سنة 2020،
- ✓ 11,2 مليار أوقية سنة 2021،
- ✓ 10,7 مليار أوقية سنة 2023،
- ✓ وبلغت 17,6 مليار أوقية سنة 2024.

ويُلاحظ أنه أثناء إعداد هذا التقرير لم تتوفر أي قاعدة بيانات أو وثائق أرشيفية تُبيّن تفاصيل التقييمات السابقة للمصاريف الجبائية قبل سنة 2023.

المصاريف الجبائية حسب نوع الضريبة والرسم (2024-2019)

تُظهر نتائج التقييم أن تحليل المصاريف الجبائية حسب نوع الضريبة يُعد من الركائز الأساسية، كما هو مبين في قسم المنهجية.

ويُبين الجدول الموالي التوزيع الإجمالي لتكاليف المصاريف الجبائية خلال الفترة 2024-2019.

Tableau 8. : Répartition des coûts des dérogations fiscales par nature d'impôt de 2019 et 2023

| Impôt/ Taxe | 2019 | %part | 2020 | %part | 2021 | %part | 2023 | %part | 2 024 | %part |
|-------------------------------|---------------|-------|----------------|-------|----------------|-------|----------------|-------|----------------|---------|
| IS-IBAPP | 349 428 867 | 3,7% | 438 887 881 | 3,9% | 526 104 322 | 4,7% | 531 147 370 | 4,94% | 48 458 624 | 0,28% |
| IS | | | | | | | 529 912 270 | 4,93% | 45 793 524 | 0,26% |
| IBAPP | | | | | | | 1 235 100 | 0,01% | 2 665 100 | 0,02% |
| ITS | 1 529 755 002 | 16,1% | 1 606 427 196 | 14,4% | 585 921 165 | 5,2% | 703 864 230 | 6,5% | 614 914 065 | 3,5% |
| Taxe d'apprentissage | 25 489 814 | 0,3% | 37 868 047 | 0,3% | 49 353 104 | 0,4% | 1 332 239 | 0,0% | 43 670 | 0,0002% |
| TVA intérieure | 2 824 751 155 | 29,8% | 2 847 715 767 | 25,6% | 4 548 234 098 | 40,6% | 1 409 814 802 | 13,1% | 1 600 383 956 | 9,1% |
| TOF | 134 212 618 | 1,4% | 175 652 386 | 1,6% | 66 378 825 | 0,6% | 121 299 328 | 1,1% | 187 526 539 | 1,1% |
| TCO | | 0,0% | | 0,0% | 1 017 451 829 | 9,1% | 17 734 784 | 0,2% | 100 144 702 | 0,6% |
| Droit de Douanes | 4 624 330 927 | 48,7% | 6 015 227 441 | 54,0% | 3 969 983 421 | 35,4% | 5 555 160 220 | 51,7% | 10 068 798 046 | 57,1% |
| TVA Douanes | | | | | 452 371 632 | 4,0% | 1 855 459 351 | 17,3% | 3 797 904 239 | 21,6% |
| TVA sur financement extérieur | | | | | | | 151 644 087 | 1,4% | 556 765 079 | 3,2% |
| Redevance statistique | | | | | | | 407 415 466 | 3,8% | 643 753 919 | 3,7% |
| DET | | | 19 383 883 | 0,2% | | | | | - | |
| Totaux | 9 487 968 383 | 100% | 11 141 162 601 | 100% | 11 215 798 396 | 100% | 10 754 871 877 | 100% | 17 618 692 839 | 100% |

الملاحظات والتحليل

من خلال تحليل تطور الحصص النسبية والمبالغ المطلقة في الجدول، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ سجلت المصاريف الجبائية المتعلقة بالضرائب على الأرباح (IS - IBAPP) استقرارًا نسبيًا، حيث ارتفعت من 349,4 مليون أوقية سنة 2019 إلى 438,8 مليون أوقية سنة 2020، ثم إلى 526,1 مليون أوقية سنة 2021، وبلغت 531,1 مليون أوقية سنة 2023، لتتخفّض إلى 94,2 مليون أوقية سنة 2024.
- ✓ في سنة 2024، مثّلت هذه المصاريف 0,28% فقط من إجمالي المصاريف الجبائية، بينما تراوحت هذه النسبة بين 3,68% كحد أدنى و4,94% كحد أقصى خلال السنوات السابقة.
- ✓ بلغت المصاريف الجبائية المتعلقة بـ ITS سنة 2023 نحو 703864230 أوقية، وسنة 2024 حوالي -614 914 065 أوقية، أي ما يعادل 3,5% من إجمالي المصاريف الجبائية.

- ✓ بلغت مصاريف ضريبة القيمة المضافة الداخلية (TVA intérieure) سنة 2023 حوالي 1.409.814.802 أوقية، وسنة 2024 ، 1.600.383.956 أوقية، وهو ما يمثل 9% من إجمالي المصاريف الجبائية.
- ✓ أما الحقوق الجمركية (DD)، فقد سُجلت بـ 5,5 مليار أوقية سنة 2023 و 5,7 مليار أوقية سنة 2024، أي بنسبة 51% و 57% من إجمالي المصاريف الجبائية.
- ✓ وبلغت مصاريف TVA على الواردات (نحو 1,8 مليار أوقية سنة 2023 و 3,79 مليار أوقية سنة 2024، أي 21% من الإجمالي.

المصاريف الجبائية حسب فئات الضرائب

يُظهر تصنيف المصاريف الجبائية حسب فئة الضريبة أن ضرائب ورسوم الاستهلاك تمثل حوالي 95% من إجمالي المصاريف الجبائية، أي ما يعادل 16,7 مليار أوقية من الخسائر في الإيرادات الضريبية.

أما ضرائب الدخل، فتُمثل 3,5% فقط من إجمالي خسائر الإيرادات الناتجة عن الاستثناءات الضريبية.

| Tableau 9. Répartition des dépenses fiscales évaluées en 2023-2024 par classe d'impôts | | | | |
|--|----------------|------------|----------------|------------|
| Classe d'impôt | DF 2023 | % du Total | DF 2024 | % du Total |
| Impôts et taxes sur la consommation (TVA, DD, RS et TCO) | 9 397 228 710 | 87,38% | 16 767 749 941 | 95,17% |
| Impôts et taxes sur le revenu (IS, IBAPP, ITS et TA) | 1 236 343 839 | 11,50% | 663 416 359 | 3,77% |
| TOF (taxe sur les opérations financières) | 121 299 328 | 1,13% | 187 526 539 | 1,06% |
| Totaux | 10 754 871 877 | 100% | 17 618 692 839 | 100% |

وتشمل هذه الفئة دخول الشركات و دخول العمل. يشير هذا التحليل إلى أن التحفيزات الضريبية موجهة أساسًا نحو استهلاك المؤسسات (تشجيع الاستثمار) واستهلاك الأسر (الدعم الاجتماعي للقدرة الشرائية).

المصاريف الجبائية حسب نوع النظام الجبائي

يُظهر توزيع المصاريف الجبائية حسب نوع النظام الجبائي أن:

- ✓ الجبائية على المستوى الجمركي تستحوذ على حوالي 86% من إجمالي المصاريف الجبائية لسنة 2024، أي ما يعادل

15 مليار أوقية؛

✓ بينما لا تمثل الجباية الداخلية (المباشرة وغير المباشرة) سوى حوالي 13% من الإجمالي.

Tableau 10 : Dépenses fiscales par type de fiscalité

| Type de fiscalité | DF 2023 | % du Total | DF 2024 | % du Total |
|--|----------------|------------|----------------|------------|
| Fiscalité intérieure (IS, IBAPP, ITS, TA, TVA intérieure, TOF et TCO sur la production locale) | 2 767 457 969 | 25,73% | 2 451 326 854 | 13,91% |
| Fiscalité de porte (TVA au cordon douanier, DD, RS, et TCO produits importés) | 7 987 413 908 | 74,27% | 15 167 365 985 | 86,09% |
| Totaux | 10 754 871 877 | 100% | 17 618 692 839 | 100% |

مصاريف ضريبة القيمة المضافة TVA

تنقسم المصاريف الجبائية المرتبطة بـ TVA إلى قسمين:

- ✓ المصاريف الناتجة عن استثناءات ضريبة القيمة المضافة الداخلية،
- ✓ والمصاريف الناتجة عن استثناءات TVA على الواردات.

Tableau 11 : Les dépenses fiscales TVA à l'intérieur et TVA à l'importation.

| DF TVA | 2019 | %part | 2023 | %part | 2024 | %part |
|------------------------|------------------|---------|------------------|---------|------------------|---------|
| DF TVA intérieure | 1 989 502 888 | 78,71% | 1 409 814 802 | 43,18% | 1 600 383 956 | 29,65% |
| DF TVA à l'importation | 538 226 267 | 21,29% | 1 855 459 351 | 56,82% | 3 797 904 239 | 70,35% |
| Totaux | 2 527 729 155,00 | 100,00% | 3 265 274 153,00 | 100,00% | 5 398 288 195,00 | 100,00% |

مصارييف ضريبة القيمة المضافة الداخلية حسب القطاع الاقتصادي

تشير البيانات المتوفرة إلى أن القطاعات الأكثر استفادة من الاستثناءات في ضريبة القيمة المضافة الداخلية هي:

- ✓ قطاع المحروقات والهيدروكربورات - بنسبة 46,2% من إجمالي مصارييف TVA الداخلية؛
- ✓ قطاع التجارة والمهن الحرة - بنسبة 18,5%؛
- ✓ قطاع الأشغال العامة والبناء والخدمات - بنسبة 16,4%.

Tableau 12 : Répartition des dépenses fiscales TVA intérieure par secteur d'activité

| Secteurs d'Activité | DF TVA intérieure 2023 | % du tot | DF TVA intérieure 2022 | % du tot |
|--|------------------------|----------|------------------------|----------|
| Agence de voyage | 22 119 | 0,002% | 4 400 | 0,00% |
| Assurances | - | - | - | 0,00% |
| Banques et Etablissements financiers | 214 984 | 0,02% | 138 716 | 0,01% |
| Commerce général, professions libérales et Autres | 261 144 534 | 18,52% | 180 469 068 | 11,28% |
| Distributeurs pharmaceutiques | 1 979 624 | 0,14% | 1 327 295 | 0,08% |
| EPA et Communes | - | - | - | 0,00% |
| EPIC | 20 124 810 | 1,43% | 363 315 072 | 22,70% |
| Forfait | 25 730 511 | 1,83% | 65 251 411 | 4,08% |
| Hydrocarbures | 650 774 371 | 46,16% | 555 165 757 | 34,69% |
| Industries, Ciments et Concessionnaires | 117 076 684 | 8,30% | 307 238 997 | 19,20% |
| Institutions Etatiques | 4 182 112 | 0,30% | 238 031 | 0,01% |
| Mines | 94 605 159 | 6,71% | 31 866 676 | 1,99% |
| Pêche | 71 167 | 0,01% | 1 117 761 | 0,07% |
| Pétrole | - | - | 0 | 0,00% |
| Télécommunication | 2 578 770 | 0,18% | 3 843 805 | 0,24% |
| Travaux public, Bâtiment, Prestataire des services | 231 309 957 | 16,41% | 90 406 967 | 5,65% |
| | 1 409 814 802 | 100% | 1 600 383 956 | 100% |

المصارييف الجبائية المتعلقة بالائتمان الضريبي (2023-2021)

وفقاً للنصوص القانونية: القانون رقم 97-008 الصادر بتاريخ 21 يناير 1997، المعدّل بالأمر رقم 001-2006 المتعلق بقانون المالية، والمرسوم 97-053 الصادر بتاريخ 3 يونيو 1997، والمقرر الوزاري رقم MF/0452 بتاريخ 17 سبتمبر 1997، فإن النظام العام يُطبق على جميع الصفقات العمومية التي تبرمها الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

وتتحمل الدولة الموريتانية العبء الضريبي المترتب عن تنفيذ هذه الصفقات في إطار المشاركة في التمويل.

وقد تم تقدير التكاليف الناتجة عن هذا النظام كما هو مبين في الجدول.

Tableau 13 : Evaluation des dépenses fiscales relatives au crédit

| Droit/Taxe | 2021 | 2023 | 2024 |
|------------|-------------|-------------|---------------|
| TVA | 171 771 383 | 151 644 087 | 556 765 079 |
| TCO | 13 969 701 | 14 756 587 | 29 178 147 |
| DD | 141 965 501 | 113 053 583 | 401 397 882 |
| RS | 9 169 714 | 8 045 705 | 30 313 379 |
| Totaux | 336 876 299 | 287 499 962 | 1 017 654 487 |

الخاتمة

يُعدّ تقرير المصاريف الجبائية لسنة 2024 هو التقرير السنوي الثاني الذي تُعده وحدة السياسة الجبائية منذ إنشائها.

وقد تمّ تقدير إجمالي المصاريف الجبائية - التي تمثل خسارة في الإيرادات لصالح ميزانية الدولة نتيجة الاستثناءات الضريبية - خلال هذه السنة بنحو 17.6 مليار أوقية. ويظهر تحليل القواعد الإعفاية التي تمّ حصرها (1040 قاعدة من مصادر مختلفة) أن ضريبة القيمة المضافة (TVA) هي الأكثر هيمنة من حيث عدد القواعد الإعفاية الضريبية، إذ تضم 573 قاعدة إعفاء ضريبي.

وفي المرتبة الثانية تأتي الحقوق الجمركية (DD) بعدد 110 قاعدة إعفاية ضريبية.

أما من حيث الأهداف المعلنة، فإن الأهداف الاجتماعية والاقتصادية تظل بطبيعتها هي الأهم والأكثر تمثيلاً ضمن منظومة الإعفاءات. كما تُظهر النتائج أن الاستثناءات الضريبية غالباً ما تكون كلفة بنسبة 97% من مجموع القواعد.

ومن المهم الإشارة إلى أن تقييم المصاريف الجبائية - أي الخسائر في الإيرادات الناتجة عن الاستثناءات الضريبية - لا يزال جزئياً، إذ يشمل فقط تسعة ضرائب للدولة من مجموع النظام الضريبي ككل، أي ما يعادل حوالي 60% فقط من مجموع الإعفاءات القائمة. ويُعزى هذا القصور إلى نقص توفر البيانات الموثوقة اللازمة لحساب المصاريف الجبائية بدقة.

إن تنفيذ عمل منهجي لتحسين توفر وجودة الإحصاءات الجبائية الملائمة لحساب المصاريف الجبائية، سيسمح مستقبلاً بتوسيع نطاق التقييم وتقديم رؤية أوضح حول الخسائر الفعلية في ميزانية الدولة الناتجة عن التحفيزات الضريبية بمختلف أنواعها، الممنوحة لجهات متعددة ولأسباب متنوعة.

ويهدف ذلك في نهاية المطاف إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي الرئيسي المتمثل في تقييم فعالية هذه التحفيزات الضريبية.